I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 74 مليار ليرة (4.2 في المائة) على أساس سنويّ ليصل إلى 1,832 مليار ليرة خلال كانون الثاني– شباط 2020 مقارنةً مع مبلغ 1,758 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام 2019[2]. تعود هذه الزيادة بشكلٍ أساسي إلى ارتفاع المدفوعات المتعلقة بالرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 116 مليار ليرة (10.9 في المائة) لتصل إلى 1,172 مليار ليرة خلال كانون الثاني– شباط 2020. إضافةً إلى ذلك، إرتفعت التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 37 مليار ليرة (83.8 في المائة) لتسجّل مبلغ 80 مليار ليرة وزادت معاشات التقاعد بقيمة 42 مليار ليرة (9.7 في المائة) لتصل الى 471 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس. في المقابل، إنخفضت تعويضات نهاية الخدمة على أساس سنوي بقيمة 120 مليار ليرة (52.4 في المائة) خلال كانون الثاني– شباط 2020.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– شباط من الأعوام 2018، 2019 و2019

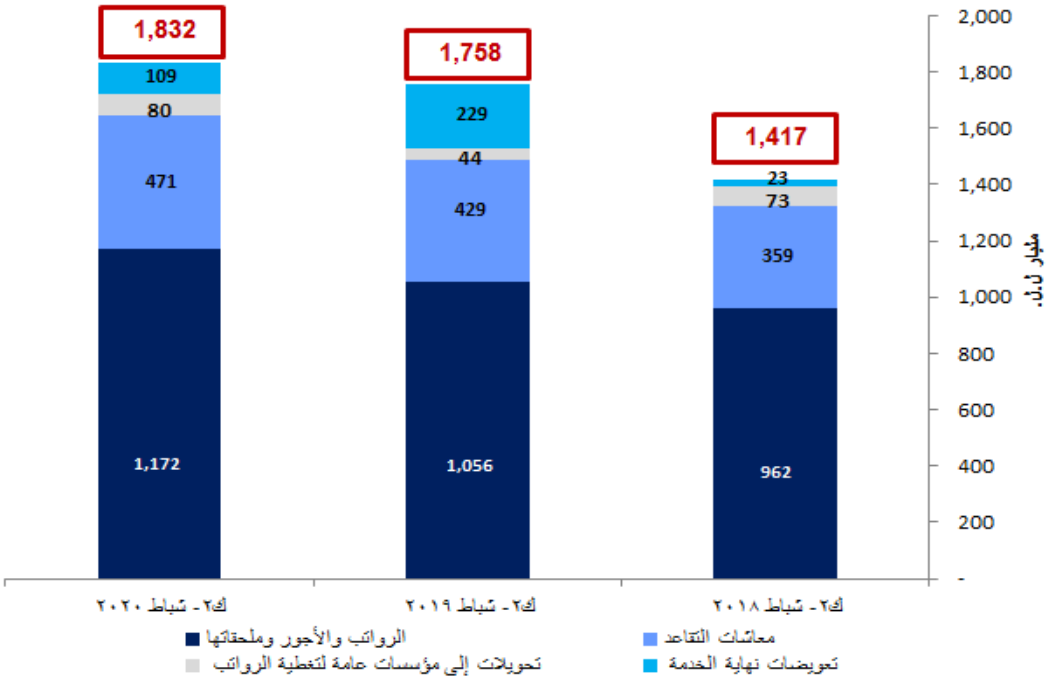

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب ملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3]، حيث سجّلت نسبة 62.7 في المائة خلال كانون الثاني– شباط 2018، لترتفع إلى نسبة 72.3 في المائة خلال كانون الثاني– شباط 2019، ومن ثم

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر شباط 2020.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

تعود وتنخفض إلى نسبة 63.3 في المائة خلال كانون الثاني– شباط 2020. بالإضافة إلى ذلك، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 33.4 في المائة من إجمالي النفقات خلال كانون الثاني– شباط 2018، وارتفعت إلى 47.4 في المائة خلال كانون الثاني– شباط 2019 قبل أن تعود وتنخفض إلى 42.8 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2020. يعود السبب الرئيسي وراء انخفاض حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية ومن إجمالي النفقات إلى اتساع قاعدة الإنفاق مع ارتفاع كل من القاعدتين، بشكل سنوي، بنسبة 19.0 في المائة و15.3 في المائة على التوالي، مقارنةً مع زيادة تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 4.2 في المائة خلال كانون الثاني– شباط 2020.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– شباط 2020:

الرسم البياني 2: مكونات كل من اجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – شباط 2020:

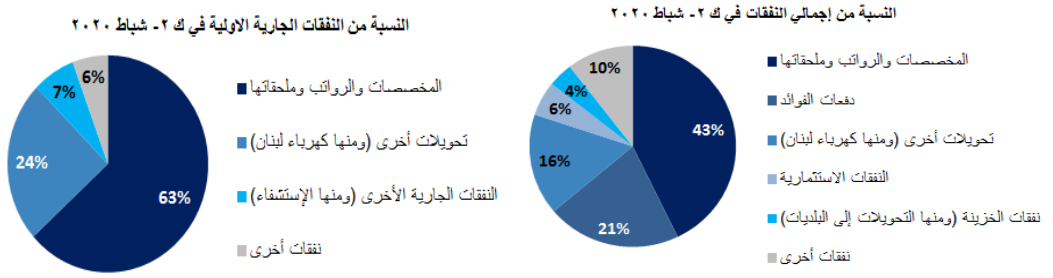

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 116 مليار ليرة سنويًا لتصل إلى 1,172 مليار ليرة خلال كانون الثاني– شباط 2020. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى زيادة التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 148 مليار ليرة، قابلها بشكل جزئيٍّ، تراجع في مدفوعات الرواتب والأجور لصالح (i) الجهاز التربوي بقيمة 43 مليار ليرة و(ii) الجهاز العسكري بقيمة 16 مليار ليرة.

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 61.8 في المائة من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– شباط 2020، تلتها التقديمات الإجتماعية (28.2 في المائة) والمنافع الوظيفية (4.2 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 5.8 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 37.0 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– شباط 2019 وانخفضت إلى نسبة 35.0 في المائة خلال كانون الثاني– شباط 2020.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس[4].

4 يعود السبب الرئيسي وراء انخفاض حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية، مقارنةً مع كانون الثاني – شباط 2020 إلى اتساع قاعدة الإنفاق الأولي بشكل ملحوظ خلال كانون الثاني – شباط 2020، مع ارتفاع بنسبة تخطّت ال 17.2 في المائة سنويًا مدفوعًا بشكل أساسي بزيادة التحويلات والمدفوعات لصالح المستشفيات.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– شباط 2019 وكانون الثاني– شباط 2020

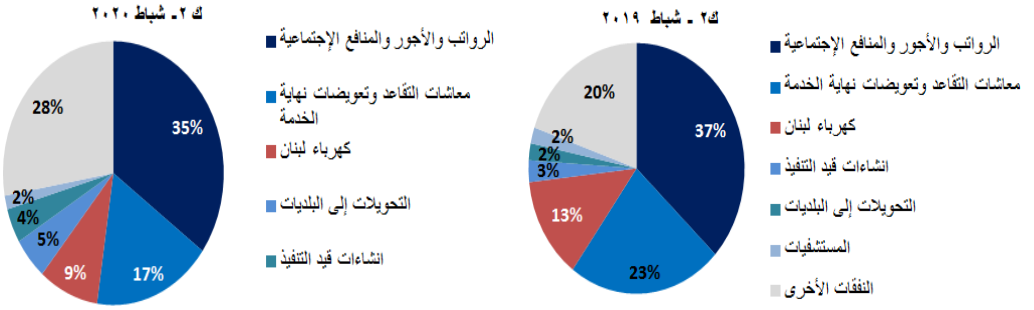

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– شباط 2019 وكانون الثاني– شباط 2020

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الجهاز العسكري	**513**	**497**	**21**	**19**	**182**	**331**	**1**	**2**	**718**	**849**
الجيش	335	326	14	13	160	210	0	0	509	550
قوى الأمن الداخلي	127	128	5	5	17	110	0	2	149	244
قوى الأمن العام	41	31	1	1	4	9	1	0	47	41
قوى أمن الدولة	11	12	0	0	2	2	0	0	13	14
الجهاز التربوي	**181**	**138**	**14**	**19**	**0**	**0**	**0**	**6**	**195**	**163**
الجهاز المدني 1/	**90**	**89**	**8**	**11**	**0**	**0**	**10**	**13**	**108**	**114**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**20**	**30**	**20**	**30**
الجمارك 3/									**15**	**17**
إجمالي الإنفاق	**784**	**725**	**43**	**50**	**183**	**331**	**31**	**51**	**1,056**	**1,172**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور

سجَّلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إنخفاضاً بلغ 59 مليار ليرة (7.6 في المائة) لتصل إلى 725 مليار ليرة خلال خلال كانون الثاني– شباط 2020. جاء ذلك نتيجة لتراجع مدفوعات الرواتب لصالح الجهازين التربوي والعسكري.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بقيمة 16 مليار ليرة (3.1 في المائة) خلال كانون الثاني– شباط 2020 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الرواتب المدفوعة لصالح كل من قوى الأمن العام والجيش بقيمة 9 مليار ليرة و8 مليار ليرة على التوالي. في التفاصيل، سجّلت الرواتب الأساسيّة المدفوعة لصالح الجيش تراجعًا بقيمة 7 مليار ليرة مقارنةً مع الفترة نفسها من العام السابق، في حين يعود انخفاض رواتب قوى الأمن العام إلى تراجع بدلات الألبسة بقيمة 8 مليار ليرة ومدفوعات الرواتب الأساسيّة بقيمة 1 مليار ليرة.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إنخفضت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بشكلٍ ملحوظ بقيمة 43 مليار ليرة (23.6 في المائة) سنويًا لتصل إلى 138 مليار ليرة خلال كانون الثاني– شباط 2020. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى تدنّي مدفوعات أجور المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 48 مليار ليرة[5] مصحوبًا بانخفاض مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 3 مليار ليرة. قابل ذلك بشكلٍ جزئي، إرتفاع مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي بقيمة 9 مليار ليرة.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 1 مليار ليرة (0.8 في المائة) سنوياً مقارنةً مع الفترة نفسها من العام السابق، لتصل إلى إجمالي 89 مليار ليرة خلال كانون الثاني– شباط 2020. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 22.1 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (مع نسبة 15.4 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 11.4 في المائة من المجموع). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– شباط من العامين 2019 و2020

(مليون ليرة)	ك2- شباط 2019	ك2- شباط 2020	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2020
وزارة الخارجية والمغتربين	19,881	19,715	22.1%
وزارة العدل	13,671	13,694	15.4%
وزارة المالية	10,096	10,168	11.4%
رئاسة مجلس الوزراء	8,073	7,925	8.9%
مجلس النواب	7,232	7,084	7.9%
وزارة الاشغال العامة والنقل	5,119	5,511	6.2%
وزارة الزراعة	4,227	4,230	4.7%
وزارة الصحة العامة	4,179	3,695	4.1%
وزارة الداخلية والبلديات	2,920	2,925	3.3%
وزارة الدفاع الوطني	2,644	2,716	3.0%
اخرى	11,864	11,510	12.9%
المجموع	**89,906**	**89,173**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[5] خلال شهر كانون الثاني 2019، تمّ تسديد مبلغ 48 مليار ليرة لتغطية نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني للعام الدراسي 2018/2017 بموجب القرارات رقم 221، 222، 243 و244 تاريخ 2018/12/21.

B.II. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي مدفوعات التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 148 مليار ليرة (81.2 في المائة) ليسجّل 331 مليار ليرة خلال الشهرين الأولين من العام 2020. تعود هذه الزيادة بشكلٍ أساسي إلى ارتفاع التقديمات الإجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 93 مليار ليرة لتصل إلى 110 مليار ليرة وتلك المدفوعة لصالح الجيش بقيمة 50 مليار ليرة لتصل بدورها إلى 210 مليار ليرة. إضافةً إلى ذلك، زادت التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 5 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس لتصل إلى 9 مليار ليرة خلال كانون الثاني – شباط 2020.

في التفاصيل، شهدت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي زيادة كبيرة بقيمة 93 مليار ليرة لتصل إلى 110 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، بشكلٍ أساسي نتيجة إرتفاع نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 80 مليار ليرة ونفقات المعالجة في المراكز الصحية بقيمة 8 مليار ليرة.

علاوةً على ذلك، زادت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش بقيمة 50 مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 48 مليار ليرة.

أخيرًا، إرتفعت التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 5 مليار ليرة خلال كانون الثاني – شباط 2020 مقارنة مع الفترة نفسها مع العام 2019، حيث زادت نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 5 مليار ليرة.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة قيمة 30 مليار ليرة خلال كانون الثاني– شباط 2020 مقارنة مع مبلغ 20 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام السابق.

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1716-1731
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb